سياسة المستشار هلموت كول الداخلية في ظل المانيا الموحدة (1990– 1994)

الباحثة: ورود علي رزاق أ.د. أيناس سعدي عبد الله

كلية الآداب – الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: التاريخ المعاصر. المانيا. السياسة

الملخص:

تناول موضوع البحث دراسة شاملة حول: "الاعمال الداخلية لهلموت كول في المانيا 1990-1994"، وهو موضوع مهم في تاريخ المانيا المعاصر نظراً لما احتوى على متغيرات سياسة كبرى على الصعيد الداخلي ومحاولات لإيجاد حلول لمشكلات عدة عانى منها المجتمع الألماني لاسيما مشكلات البطالة والتعليم والسعي لنظام الخصخصة ومحاولة خلق حكومة رفاهية. إذ كانت هذه القضايا هي ابرز المصاعب التي واجهت حكومة المستشار كول والتي سعى إلى إيجاد الحلول المناسبة لها بكل السبل والوسائل المتاحة آنذاك.

المقدمة:

تمثل حقبة هلموت كول فترة تحول في التاريخ الألماني والأوروبي على حدٍ سواء. فخلال هذه الفترة شهدت إعادة توحيد المانيا، ولعل ذلك يمثل أحد أهم إنجازات كول من خلال العمل على إعادة التوحيد السلمي لألمانيا الشرقية والغربية في عام 1990، وقد أحدث توحيد المانيا تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية هائلة.

استخدمت هلموت كول قانون الخصخصة لتحسين الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنشطة التي كانت محمية في السابق وتقرر سن هذا القانون وعمدت حكومة كول في الولايات الجديدة نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور، إلى تمكين القطاع الخاص إلى تملك وشراء عدد من الاملاك والشركات والمصانع والمتاجر حيث كانت ظاهرياً باسم الشعب، لكن واقعاً للحكومة وبذلك انتقلت مهام الخصخصة من ملك الولايات الجديدة إلى وكالة الخزانة الاتحادية.

يمكن أن نلاحظ أن حقبة كول قد شهدت القيام بإصلاحات اقتصادية مختلفة ، حيث تبنى كول سياسة التوجه الاقتصادي الليبرالي، حيث قام بتنفيذ إصلاحات شاملة من أجل تحفيز

الاقتصاد الألماني، وتركزت جهوده على تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، والتي كانت ناجحة في تحقيق تحسن كبير في الاقتصاد الألماني، بما في ذلك تحرير سوق العمل، والتخفيضات الضريبية، ومبادرات الخصخصة. وقد كانت هذه المبادرات تهدف إلى تحفيز القدرة التنافسية، والحد من البطالة، الا أنها واجهت أيضاً انتقادات عدة نتيجة لتفاقم عدم المساواة الاجتماعية وأهمال قطاعات معينة.كذلك سعت الحكومة الى التطور في مختلف الصناعات منها صناعة الأغذية والمشروبات وصناعة السيارات وصناعة مواد البناء ،وأولت أهمية خاصة للزراعة وإعادة تنظيم القطاع الزراعي في الولايات الجديدة وأصدرت قانون زراعي جديد وعالجت المشكلات التي واجهتها الزراعة ،كذلك سعت الحكومة جاهدة لإصلاح السياسية الاجتماعية وتضمن قانون الإجهاض وسياسة الاسرة والسكن واهتمت بالسياسية البيئية، واعطت أهمية كبرى للسياسية التعليمية في الولايات الجديدة واحدثت تغييرات في المناهج الدراسية، ووضعت حكومة كول حلول ومعالجات لجميع مرافق الحياة ومنها السياسية العسكرية .

اولاً: معاهدة الوحدة الألمانية.

بدأت المفاوضات بين بون عاصمة المانية الاتحادية وبرلين الشرقية عاصمة المانيا الديموقراطية لعقد معاهدة للوصول الى طريقة الانضمام، وترأس وفد جمهورية المانيا الاتحادية فولففانغ شوبل، وضم الوفد ممثلين عن وزارة الاقتصاد والضمان الاجتماعي والعدل وممثلين عن الولايات الاتحادية، اما وفد جمهورية المانيا الديمقراطية ترأسهُ لوثر دي ميزيري(Luther de Maizière) رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الشرقي وغونتر كراوزة (Günter Krause) ممثلاً لألمانيا الديمقراطية وضم الوفد وزراء العدل والداخلية والشؤون الاجتماعية والبيئة والمالية وممثلين عن مقاطعات جمهورية المانيا الديمقراطية الخمسة عشر، وقد تضمنت المعاهد خمس نقاط(Tereza Novotná, 2015, p. 72):

النقطة الأولى: تمثلت بتأكيد دي ميزيري بتأهب جمهورية المانيا الديمقراطية لإعادة توحيد المانيا والمضي بموجب المادة (23) من القانون الأساسي، واقترح ان يتم تسمية هذه المعاهدة بمعاهدة التوحيد، بالمقابل وافق فولففانغ شوبل على اقتراحه (D.Z.D.D.E., 1990, p. 1) كذلك ناقشت مسألة انضمام الأحزاب السياسية في جمهورية المانيا الديمقراطية فتم التوصل الى اجراء انتخابات وبعدها الدخول في التوحيد، لأنها كانت متخوفة من عدم دخول الأحزاب الصغيرة الحياة السياسية في المانيا الموحدة وان بند (5%) الذي لم يؤهلها لدخول البوندستاغ (Peter E. Quint، 1997، الصفحات 66-67).

النقطة الثانية: تمثلت من المفاوضات بين الطرفين على دخول الولايات الشرقية الى جمهورية المانيا الاتحادية، وتم الاتفاق على دخول خمسة ولايات فقط بدلاً من خمسة عشر ولاية أي إعادة القديم الى قدمه ، وفي 22 تموز 1990 وافقت المانيا الديمقراطية على ذلك.

النقطة الثالثة: توصلت من المفاوضات بمسألة العاصمة فتم الاتفاق على ان برلين عاصمة لألمانيا الموحدة ، اما مقر الحكومة والبوندستاغ يتم تأجيله، الى البرلمان الجديد بعد قيام الوحدة الألمانية (Tereza Novotná، 2015، صفحة 77)

النقطة الرابعة: أقرت من المفاوضات إضافة المادة (143) الى القانون الأساسي، وذلك لمعالجة بعض المسائل العالقة مثل قانون الإجهاض.

النقطة الخامسة: توصلت الى حصول الولايات الشرقية الجديدة على حصة (50%) من ضريبة المبيعات وتتدرج هذه الخطة في الزيادة لتصل في عام 1995 الى نسبة (100%). كذلك تم الاتفاق خلال هذه المفاوضات على اجراء الانتخابات المحلية للولايات الشرقية الجديدة في 2 كانون الأول 1990 بعد الوحدة الألمانية . وقع كل من فولففانغ شوبل وغونتر كروازة على معاهدة التوحيد في 31 آب 1990 في برلين الشرقية (.D.Z.D.D.E، 1990، صفحة 6).

تكونت معاهدة التوحيد من ديباجة وتسعة فصول واحتوت على خمسة وأربعين مادة وثلاثة ملاحق، أوضحت الديباجة أن جمهورية المانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية عازمتان على استكمال وحدة المانيا في سلام وحرية وحق تقرير المصير في المجتمع الدولي في ظل حكومة اتحادية ديمقراطية واحدة.

الفصل الأول: تضمن كيفية الانضمام وتطبيق القانون الأساسي لجمهورية المانيا الاتحادية على الولايات الشرقية الجديدة ، واما مسألة العاصمة ستكون برلين عاصمة في المانيا الموحدة ومقر الحكومة سيتم مناقشتهُ فيما بعد من قبل البرلمان الجديد. وتقرر ان يكون يوم 3 تشرين الثاني 1990 عطلة رسمية احتفالاً بيوم الوحدة الألمانية (.D.Z.D.D.E، 1990، صفحة 22).

الفصل الثاني : تناول إجراءات الانضمام بالدستور وتمثل بحذف المادة (23) والاكتفاء بالمادة (146) للتكيف للوضع الجديد لألمانيا الموحدة ، فضلاً عن إضافة المادة (143) للقانون الأساسي. وغطت الفصول البقية شؤون الاسرة والمرأة والصحة والإدارة العامة والعمالة والبيئة والشؤون الاجتماعية والتعليم والقضايا المتمثلة في تطبيق قانون جمهورية المانيا الاتحادية في الولايات الشرقية الجديدة ، فضلاً عن العلوم والثقافة والرياضة (.D.Z.D.D.E، 1990، الصفحات 45-80)

ثانياً: تشكيل حكومة هلموت كول الرابعة(1990-1994).

جرت الانتخابات الفيدرالية في المانيا في 2 كانون الأول 1990، وتعد هذه الانتخابات اول انتخابات نيابية متعددة الأحزاب لكل المانيا، وأول انتخابات حرة نزيهة تمت أضافة حوالي (150) مقعداً لتمثيل الولايات الشرقية التي انضمت لألمانيا حديثاً دون تقليل عدد الأعضاء الغربيين، وانضم حزب الديمقراطية الاشتراكية من الجانب الشرقي (الوريث الشرعي لحزب الاشتراكي). وكان للاتحاد الديمقراطي المسيحي دوراً بارزاً خلال الحملة لهذه الانتخابات من خلال الترويج لشعبية كول وحث الناس على الادلاء بأصواتهم في انتخابات 1990. وتم الاتفاق مسبقاً بين الالمانيتين على تطبيق قانون المانيا الغربية في اول انتخابات بعد إعادة توحيد المانيا. ونص القانون الانتخابي على ان الاحزاب يجب ان تتخطى نسبة (5%) من الأصوات ليمكنها من الحصول على مقعد لها في البوندستاغ، وتم اعتماد هذا القانون الانتخابي حسب ما تم التوصل اليه والاتفاق عليه في معاهدة التوحيد (Beyme، 1991، الصفحات 173-174). وخلال الحملة الانتخابية لهذه الانتخابات كان العديد من المراقبين يخشون ان يحصل الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي على الأغلبية المطلقة وبالتالي سيكون قادراً على تشكيل الحكومة بمفرده، لكن كول كان في ذروة شعبيته وكان من المتوقع ان يجتذب بعض الأصوات الإضافية لحزبه، لذلك توقع الناخبين ان يحصل كول على عدد كافي من الأصوات ومن ثم الظهور القوي. اما حزب الخضر فقد دخل المعركة الاخيرة بسبب مشاكل بين افراد الحزب، وبالتالي أثرت هذه المشاكل داخل حزب الخضر على فرص تقدمهم وليكونوا عاملاً مهماً في هذه الانتخابات في كل المانيا (Neckermann، 1991، صفحة 6). وكانت هذه الانتخابات بمثابة امتحان لنجاح سياسة الحكومة تجاه الوحدة الألمانية، ولأول مرة خلال كل حياته السياسية كانت شعبية كول توازي شعبيه منافسه من الحزب الاشتراكي الديمقراطي اوسكار لافونتين(Oskar Lafontaine) حيث فقد الأخير كل الطرق والامل في هزيمه مستشار الوحدة ووجه لـ كول انتقاداً لتصلبه وتسلطه ويحذره من المشاكل الاجتماعية والمالية وارتفاع الضرائب التي قد تؤدي لها الوحدة، إلا أنه لم يحظ بأي تأييد. لقد تجاوب الكثير من المواطنين في الشرق والغرب مع الوعود الإيجابية للحكومة التي كان شعارها وعلى رأسهم المستشار كول (معاً نستطيع النجاح) و(نعم لألمانيا، نعم للمستقبل) (وبر، 2005، الصفحات 428-429).

كانت نسبة المشاركة في انتخابات كانون الأول 1990 هي (77,8%) بالمقارنة مع انتخابات 1987، التي جرت في جمهورية المانيا الاتحادية حيث بلغت نسبة المشاركة فيها (84,3%)،

وكان احد أسباب ذلك أن بعض من محبين ومشجعين الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر لم يذهبوا الى صناديق الاقتراع وجلسوا في بيوتهم، وذلك لأنهم لثقتهم بأن احزابهم ستحقق لفوز فعلاً مقابل ضعف منافسهم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ومن الأسباب التي شهدتها هذه الانتخابات اقبالاً ضعيفاً من الناخبين هو انزعاج الكثير من المواطنين في المناطق الريفية من السياسة الزراعية التي زعموا انها لم تقدم سوى القليل من الخدمات والمخصصات (Kohl، 2007، صفحة 535).

فاز التحالف الحكومي (الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر) وحصل على (43,8%) فقط من الأصوات وهي اقل نسبة له منذ عام 1969، وبالعودة الى انتخابات عام 1983 عندما أطاح هلموت كول بهلموت شميت كانت نسبة الاتحاد (48,8%)، وحتى في انتخابات عام 1987 حصل الاتحاد الديمقراطي المسيحي على نسبة (44,3%)، ومما يفسر هذا الانخفاض في نسبة الأصوات هو خوف الناس من العواقب المالية للتوحيد فكانت ازدواجية المشاعر هذه مسؤولة عن العرض الكئيب الذي قام به التحالف الحكومي بنسبة الأصوات (Neckermann، 1991، الصفحات 64-65). اما الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض فقد حصل على (33,5%) وهي أسوأ نتيجة له منذ عام 1957، وحصل على ثلث الأصوات الكلية فقط، وحقق الحزب الديمقراطي الحر(11%) من الأصوات (10,6%) في الغرب و(12,6) في الشرق وكان سبب حصول الليبراليين على هذه الأصوات في تاريخ الحزب هو شعبية وزير الخارجية غنيشر (Beyme، 1991، صفحة 177؛ ويبر، 2005، صفحة 429). اما حزب الخضر الألماني فأنه لم يحصل على الحد الأدنى اللازم للعودة الى البوندستاغ فحصل على(6%) بالتعاون مع تحالف 90 (Gordon Smith William E. Paterson Stephen Padgett, 1996, pp. 39-40)

في 17 كانون الثاني 1991 تم انتخاب كول للمرة الرابعة مستشاراً لألمانيا الموحدة (ويبر، 2005، صفحة 430). وفي 18 من الشهر نفسه أدت حكومة كول اليمين الدستوري للحكومة الجديدة، وضمت حكومة كول الائتلافية المؤلفة من الاتحادين المسيحي الديمقراطي، والمسيحي الاجتماعي بالإضافة الى الحزب الحر الديمقراطي، ثلاثة وزراء من المانيا الشرقية هم كل من أنجيلا ميركل(Angela Merkel) عن الاتحاد الديمقراطي المسيحي ووزيرة للمرأة والشباب، وغونتر كروازة عن الاتحاد الديمقراطي المسيحي وزيراً للمواصلات وراينر أورتلب عن الحزب الحر الديمقراطي وزيراً للتربية، اما نائب المستشار ووزير الخارجية فقد بقي هانز ديتريش غنيشر محتفظاً بالمنصب من الحزب الحر الديمقراطي (Kohl، 2007، صفحة 322).

ثالثاً: السياسة الاقتصادية لحكومة كول الرابعة.

من الطبيعي أن تتطلب إعادة التوحيد عملية التحول في مجالات مختلفة منها المجال الصناعي والزراعي وغيرها، وما يرافقها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وتتطلب الكثير من التعب والجهد والعناء. اتفقت الألمانيتين بقيادة كول (Helmut Josef Michael Kohl) قبل إعادة التوحيد على أهم البنود السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لضمان حقوق كل طرف، ومن ضمنها الاقتصاد بموجب معاهدة التوحيد الاقتصادي والاجتماعي في بون 18 آيار 1990 تضمنت أحد بنودها أن الولايات الخمسة الجديدة التي سوف تنضم إلى المانيا الإتحادية ستتبع نظامها تلقائياً مع بعض التعديلات الدستورية (Peter E. Quint، 1997، صفحة 145). ويمكن توضيح سياسة حكومة كول الاقتصادية كما يلي:

1.قانون الخصخصة (True hand privatization).

الخصخصة وهو القانون الذي تم استخدمه في جمهورية المانيا الغربية في وقت مبكر من عام 1957 عندما أعلن المستشار الألماني للمدة (1963_1966)لودفيج ايرهارد عن أول برنامج خصخصة، وفي عام 1990 باعت حكومة كول حصصها المتبقية في الشركات الكبيرة مثل فولكس فاجن وفيبا، لذا رغبت جمهورية المانيا الإتحادية تطبيق هذه السياسة على الولايات الشرقية لخبرتها المسبقة بهذا القانون، لإعادة تنظيم اقتصاد هذه الولايات، وقد تواجه الولايات الشرقية بعض المشكلات الإضافية، وكان الهدف الرئيسي من الخصخصة هو تحسين الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنشطة التي كانت محمية في السابق وتقرر سن هذا القانون وعمدت حكومة كول في الولايات الجديدة نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور، إلى تمكين القطاع الخاص إلى تملك وشراء عدد من الاملاك والشركات والمصانع والمتاجر حيث كانت ظاهرياً بإسم الشعب، لكن واقعاً للحكومة وبذلك انتقلت مهام الخصخصة من ملك الولايات الجديدة إلى وكالة الخزانة الإتحادية (J. K. A. Thomaneck and Bill Niven، 2001، صفحة 296).

عينت حكومة كول ديتليف كارستن روهويدر (Detlev Karsten Rohwedder) رئيس شركة الصلب في الرور رئيسا لهيئة الخصخصة واتبع خطته التي تنص على إعادة تأهيل وتنظيم الشركات التي تتوفر فيها موارد الاستمرار وقادرة على العمل، وذلك لخلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة. وبالتالي واجهت الخصخصة مشاكل عدة من ناحية الشركات لأنها لم تحصل على مستثمرين بسبب مطالبات الملكية في الولايات الجديدة الشرقية أدى إلى تجنب المشتغلين وإغلاق قسم منها (Peter E. Quint، 1997، صفحة 146).

أدى قانون الخصخصة إلى إغلاق الشركات والمصانع ولم يتمكن حوالي (5000) شخص من سداد ديونهم إضافة إلى فقدان الموظفين لوظائفهم، ويعود سبب ذلك إلى السياسة التي اتبعها روهويدر، فسعى إلى إغلاق الشركات في الولايات الشرقية الجديدة غير المربحة وفرض عليها غرامات أدت هذه السياسة الصارمة إلى المزيد من الخسائر الهائلة في الوظائف، كذلك عانت النساء في الولايات الشرقية من البطالة نتيجة للتخلي عن خدماتهن، أدت أعمال هيئة الخصخصة وإغلاق الشركات والمصانع إلى حالة من الهلع والغضب الشعبي ضد رئاسة الهيئة والقائمين عليها وفي نهاية المطاف تم اغتيال رئيسها (Peter E. Quint، 1997، الصفحات 148-149).

تسلمت منصب رئيس هيئة الخصخصة بيرجيت بريويل (Birgit Breuel) وزيرة الاقتصاد السابقة لولاية سكسونيا السفلى التي كانت في السابق نائب رئيس الهيئة، اتبعت سياسة سلفها نفسها في الصرامة تجاه الشركات الشرقية وتصفيتها، والترويج للشركات والمصانع الألمانية في خارج المانيا، وذلك لتشجيع رؤوس الاموال في الدول لتأتي للاستثمار في الولايات الشرقية الجديدة، وكان هدفها هو الطبقة الوسطى فما دون في الولايات الشرقية الجديدة وحاولت إنشاء مجتمع من مختلف مستويات رجال الأعمال، لكن رغم الجهود المبذولة من قبل هيئة الخصخصة بقي التدهور الاقتصادي في الجانب الشرقي، ويعود سبب ذلك إلى السياسة الصارمة التي اتبعتها بيرجيت أدت إلى غلق كثير من الشركات إضافة إلى استنزاف مبالغ مالية كبيرة في إعادة تطوير مؤسساتها، فأخذت حكومة كول هذا التدهور محمل الجد وشكلت لجنة خاصة للتحقيق في أعمال الهيئة، وبعد مناقشات وتحقيقات من قبل المحكمة الدستورية بشأن قضية الخصخصة تم وقف أعمالها بقرار من المحكمة الإتحادية الدستورية في 31 كانون الأول 1994 (J. K. A. Thomaneck and Bill Niven، 2001، الصفحات 70-71) (Peter E. Quint، 1997، الصفحات 149-150).

2.التجارة.

بعد إعادة التوحيد سعت المانيا الموحدة في قطاع التجارة إلى زيادة معدلات التجارة الداخلية وإمكانية تطوير الاندماج التجاري بين الجانبين الشرقي والغربي، كذلك الاندماج التجاري في الأسواق العالمية، وشملت هذه الزيادة في المعدلات التجارة مع أوربا الشرقية بشكل كبير فوق المستويات التي تمتعت بها المانيا الغربية وأن تتجاوز في نهاية المطاف مستوى تجارة المانيا الشرقية والمانيا الغربية قبل التوحيد، وبالفعل كانت هذه السياسة ثابتة منذ عام 1990 وتمثلت في تحسين اتصالاتها بأوروبا الشرقية دون التقصير أو التخفيف علاقتها مع الجانب

الغربي، فحصدت المانيا الموحدة ثمار هذا التقارب وبدأ ممثلو الأعمال التجارية الألمان في زيارة أوربا الشرقية بأعداد كبيرة لإقامة أو إعادة العلاقات التجارية وتفتيش مواقع الاستثمار المحتملة أو المشاريع المشتركة (Eric Solsten، 1996، الصفحات 338-339) (A. Ghanie Ghaussy، Wolf Schäfer, The Economics of German Unification، 1993، صفحة 132).

أما بالنسبة للتصدير يعتبر الاقتصاد الألماني الموحد قوة مهيمنة في الاسواق العالمية، وذلك بسبب توجه حكومة كول إلى التصدير القوي على الرغم من أن مشاكل التوحيد قطعت فائض التصدير التقليدي لألمانيا الاتحادية، لكن الصناعة الألمانية واصلت إنتاج بعض من أفضل ادوات الآلات والسيارات والشاحنات والمواد الكيميائية والمنتجات الهندسية في العالم، ويعزى سبب التصدير هذا إلى الثقافة الإدارية التي اتبعتها الحكومة التي تتسم بروح والتعاون والمنافسة، وتفضل الجودة والمتانة فوق كل شيء (Eric Solsten، 1996، الصفحات 338-393) (A. Ghanie Ghaussy، Wolf Schäfer, The Economics of German Unification، 1993، صفحة 248).

3.قطاع الخدمات.

كان لإعادة توحيد المانيا أثر مهم في خروج الولايات الشرقية الجديدة من عزلتها وتطوير مرافقها الخدمية ونهوضها من الواقع التي كانت تعيش فيه والتي تعاني منه بسبب الحكومة الاشتراكية بشكل يتلاءم مع طبيعة المتغيرات الاقتصادية التي تقابلها في الجانب الغربي من المانيا، فحقق هذا القطاع تقدماً سريعاً بعد التوحيد نتيجة السياسة التي اتبعتها حكومة كول من خلال الاستثمارات بين عامي (1990-1993) والتي بلغت (100) مليار مارك، ووفرت الحكومة (382,000) فرصة عمل وبذلك ارتفعت نسبة العاملين للحساب الخاص، كذلك اهتمت الحكومة بالمرافق السياحية من خلال تجديد الفنادق والمطاعم، أما الخدمات البريدية في الولايات الخمسة الجديدة بلغت فيها الاستثمارات (44) مليار مارك، واندمجت شركات السكك الحديدية الشرقية والغربية، بالإضافة إلى تخصص حكومة كول مبالغ مالية بلغت (10) مليار مارك لتحديث السكك الحديدية والخدمات لتكون مماثلة لما عليه في الجانب الغربي (J. K. A. Thomaneck and Bill Niven، 2001، صفحة 85) (Paul J. J. Welfens (auth.)، 1996، صفحة 85).

4.الصناعة.

شهدت صناعة الاغذية والمشروبات نموا ملحوظاً بعد التوحيد وتمكنت من زيادة حصتها بشكل كبير في أعقاب عودة المستهلكين إلى منتجات المانيا الشرقية. أما في الولايات الشرقية

الخمسة الجديدة فشاركت في المعارض التي أقامتها مؤسسة التجارة المركزية للاقتصاد الزراعي في المانيا فدعمت هذه الشركة المواد الغذائية في الولايات الخمسة وحفزتها على عرض وتصريف منتجاتها في غربي البلاد ((Paul J. J. Welfens (auth.، 1996، صفحة 62).

من جانب آخر شهدت صناعة السيارات تطوراً ملحوظاً وكان الاكثر شهرة في المانيا، حيث شهدت الولايات الشرقية الجديدة الخمسة انتعاشا ملفتاً للنظر بعد أن كانت فيها نوعين هما ترابانت ونوع متوسط بإسم فارتبورغ، واوقف العمل بها لارتفاع تكاليف صناعتها وعدم استطاعتها على منافسة السيارات الألمانية الغربية والأوربية واليابانية في مختلف النواحي التقنية والجمالية والراحة الداخلية، فأدى إلى اغلاق خط إنتاج السيارات ترابانت في 30 نيسان 1991، وتبعه إيقاف صناعة سيارات فارتبورغ في منتصف عام 1992، وبعد ذلك بدأت حكومة كول بمرحلة جديدة في هذه الصناعة . أما شركة اوبل فبادرت بشراء مصانع سيارات فارتبورغ في مدينة ايزيناخ ووضعت استثمارات قيمتها مليار مارك وجهزتها بأحدث تقنيات الإنتاج لنوعي أوبل استرا، واوبل كروز ابتداء من أواخر ايلول 1993، وحسب خطة الإنتاج التي وضعتها حكومة كول تقرر إنتاج (150) الف سيارة سنوياً، وبهذه الاستثمارات الكبيرة امنت شركة اوبل(15,000) وظيفة في نحو (385) مؤسسة صناعية منتشرة في شرق المانيا. أما شركة كونسرن فولكسفاغن الغربي فابتدأت أعمالها في الجانب الغربي مباشرة بعد التوحيد وأعطت الضوء الاخضر ل(900)عامل صناعي لبناء مصنع في ولاية ساكسن لإنتاج سيارة الغولف ومع بداية الإنتاج عام 1994، بدأ خط الإنتاج بإخراج (250) الف سيارة سنوياً يعمل في إنتاجها (136) الف موظف، أما شركة BMW اعلنت عن نيتها وعزمها ببناء مشروع مشترك مع شركة رولز رايز لإنتاج محركات الطائرات، وكان أول مشروع من نوعه في الاراضي الشرقية من المانيا بعد غياب دام ثلاثين عام عن الصناعة وساهم هذا في تطور اقتصاد المانيا الموحدة (Rhea E. Rosenlof، 1991، صفحة 12) .أما ماركوس بيرش مدير شركة سيارات بورش الشهيرة أعلن أن الشركة ستستثمر(500) مليون مارك في شرق البلاد نهاية عام 1994. وسوف تؤمن العمل لنحو إلفي عامل فضلاً عن (3400) فرصة عمل في ثلاثة مشاريع أخرى للشركة وبذلك حققت حكومة كول تقدماً وشهرة في مجال صناعة السيارات (محمد احمد زيدان، 2020، الصفحات 357-358).

فروع الصناعة التي أولت حكومة كول اهتمامها بها وذلك لمردودها المادي والاقتصادي على المانيا الموحدة وبسبب اعتمادها على الطلب المحلي المدعوم بالتحويلات المالية الحكومية وتشجيع الاستقرار والاستثمار في المجال السكني في الولايات الشرقية الخمسة الجديدة، لكن

لم تعمل بالمستوى المطلوب وكانت هناك بعض العواقب منها أن معظم المواد الإنشائية كان يأتي من غرب المانيا، لأن الجانب الشرقي يفتقر إلى هذه المواد وعدم القدرة على تصنيعها بنفس كفاءة وجودة المواد التي تجلب من غرب المانيا ((Paul J. J. Welfens (auth.، 1996، الصفحات 14-15).

شهد القطاع الصناعي تغيرات كبيرة على الصعيد التنظيمي، وبالتالي لايزال القلق سائداً في المانيا الشرقية من احتمال حدوث أزمة التكيف المستمرة ويؤدي بالتالي إلى تدمير القاعدة الصناعية في الشرق وعدم قدرته على إعادة التنظيم الإ على المدى الطويل (Paul J. J. .(Welfens (auth، 1996، صفحة 81). تدهورت الشركات الصناعية في جمهورية المانيا الديموقراطية ولم تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستقلة موجودة باستثناء بعض الحرف الصغيرة اليدوية الموجودة فيها، ومنذ الوهلة الأولى لإعادة توحيد المانيا عملت حكومة كول الرابعة على إنشاء شركات أعمال صغيرة جديدة ستساهم مرونتها وواردتها في بناء إعادة اقتصاد الولايات الشرقية من خلال خلق فرص عمل جديدة لمواطنيها، وأدى إنجاز حكومة كول هذا إلى فتح (450,000) شركة صغيرة ومتوسطة في الولايات الشرقية الجديدة وتم تقدير عدد العاملين فيها ثلاثين مليون عامل، وفي نهاية عام 1993 بلغ عدد الشركات الصناعية (11,000) يعمل فيها حوالي (550,000) عامل لتكون بذلك القاعدة الصناعية التي ستقود عملية إعادة التنظيم في المستقبل ((Paul J. J. Welfens (auth.، 1996، الصفحات 84-85) .

5.الزراعة.

نتيجة لإعادة التوحيد وانضمام الولايات الشرقية الجديدة إلى المانيا الموحدة واجه قطاع الزراعة مشاكل اقتصادية واجتماعية بالمقارنة مع الصناعة أكثر من أي قطاع اقتصادي آخر، وبلغت حصة الزراعة في المانيا الموحدة (10%) من إجمالي القوة العاملة النشطة، حيث كانت الولايات الجديدة غير فعالة نسبياً وتفتقر لكل مقومات التنظيم والتخطيط المركزي وعدم الكفاءة الزراعية، وذلك بسبب النظام الذي اتبعته الحكومة الاشتراكية في جمهورية المانيا الديموقراطية، وكان العديد من الاقتصاديين مقتنعين بأن الكفاءة الزراعية في الجانب الشرقي يمكن أن تزداد بشكل كبير وذلك عن طريق إعادة تنظيم المزارع في شرق المانيا دون تغيير في إحجامها، واقترحوا استبدال الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق الحر، وبالتالي ستصبح هذه المزارع أكثر كفاءة وتنافسية، مقارنة بالمزارع الصغيرة العائلية التي توجد في غرب المانيا (A. Ghanie Ghaussy, 1993, p. 132).

عملت حكومة كول جاهدة على إعادة تنظيم القطاع الزراعي في الولايات الجديدة بموجب القانون الزراعي الذي صدر في 29 حزيران 1990 غير أن القانون واجهته بعض المشكلات ويرجع السبب إلى طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بين الألمانيتين (Gordon Smith William E. Paterson Stephen Padgett، 1996، صفحة 35). اذ كانت ملكية الاراضي أحد المشاكل التي واجهتها الحكومة الألمانية وبداية بالفروق في الاجور واسعار المنتجات الزراعية إضافة إلى البطالة التي تتركها عملية إعادة تنظيم هذا القطاع الزراعي في الولايات الخمسة الجديدة بطرق وأساليب وتكاليف اقل للوصول إلى نفس المستوى في غرب المانيا (Gordon Smith William E. Paterson Stephen Padgett، 1996، الصفحات 140-143).

على الرغم من الفارق الشاسع في إحجام المزارع بين الجانب الشرقي ونظيره الغربي، لم تأتِ الولايات الجديدة سوى زيادة قليلة في الايرادات الإنتاجية، ويعود سبب ذلك إلى النظام غير الكفوء الذي اتبعته الحكومة الاشتراكية تجاه الإنتاجية الزراعية. وبعد التوحيد استخدمت الولايات الخمسة الجديدة في قطاعها الزراعي بجميع قوانين جمهورية المانيا الإتحادية بما في ذلك إجراءات نقل الاراضي والايجارات وتوحيد القوانين الزراعية وقوانين العلاقات الزراعية وتكون سارية المفعول بمجرد دخول معاهدة التوحيد حيز التنفيذ في 1 تموز 1990. فواجهت الحكومة تحديات لإجراء تغييرات جذرية على هذا القطاع وأخذت بسن قوانين زراعية مهمة منها قانون التخصيص وإعادة تنظيم السياسة الزراعية إضافة دعم حكومة كول لها، وذلك للارتقاء بالقطاع الزراعي والنهوض به بالمستوى المطلوب وتحقيق إنتاجية كبيرة (Ulrich Koester، 1999، صفحة 12).وقد قامت الحكومة بعدة إجراءات في المجال الزراعي، فقد تم تحديد قواعد خصخصة القطاع الزراعي في وقت مبكر من قبل الحكومة الفيدرالية، وتم اصدارها قبل إعادة التوحيد بموجب قانون التكيف الزراعي الصادر في 29 حزيران 1990 (Koester Karen M. Brook Ulrich، 1997، الصفحات 6-8) ، وفي الولايات الجديدة قامت حكومة كول بمنح مبالغ مالية ضخمة بلغت(23,500) مارك لكل شخص ينوي استئجار أو إنشاء أرض زراعية وشراء المعدات و لديهم خبرة في الزراعة ويستأجرون الاراضي، وسبب ذلك أن الحكومة أرادت النهوض بالزراعة في هذه الولايات، إضافة إلى برامج أخرى بهدف تشجيع المزارع العائلية الحديثة الناشئة. أما فيما يخص الاصول الزراعية ترك القانون مسالة خصخصة الاصول إلى جمعية المزارع الجماعية، أراد العمال السابقين الذين يعملون في هذه الاصول تعويضاً كبيراً لرأس مالهم، فجرى تقييم جميع هذه الاصول الزراعية بالسعر الموجود في السوق وليس بسعر التكلفة، وكانت هناك مشكلات مصاحبة لخصخصة الاصول،

فتداركت الحكومة الألمانية هذه المشكلات وأعادت موازنتها جزئياً بالإعانات السخية حيث دفعت تعويضات للمزارعين المتضررين، وبهذا تمكنت الحكومة من الحفاظ على استمرارية تشغيل المزارع (Koester Karen M. Brook Ulrich، 1997، الصفحات 9-11).

كان أحد القوانين التي شرعت حكومة كول بسن قوانين من شأنها تحسين البيئة الزراعية ومنها إعادة تنظيم المزارع الجماعية وصرحت الحكومة بدعمها لهذا المشروع وهو أن المزارعين الذين يستطيعون إنشاء مزارع عائلية يبلغ حجمها (300) هكتار تمنحه الحكومة عدة امور:

1. تقديم قروض مالية عالية تبلغ (300,000) مارك شرط أن تعود بالفائدة على الحكومة بنسبة (5%) وتسدد على مدى عشرين عاماً.
2. مبالغ اخرى تصل إلى (23,500) مارك عند فتح مشروعه.
3. تحدد حكومة كول نوعية المحصول الذي يزرع لكل هكتار، إضافة إلى عدد الماشية.
4. أن يكون المزارعين لهم خبرة طويلة وكافية بالإعمال الزراعية ويقومون بتقديم دراسة كاملة وشاملة عن المشروع.
5. أن لا تقل إدارة المزارع للأرض الزراعية عن اثني عشر عاماً (Koester Karen M. Ulrich Brook، 1997، الصفحات 6-8).

بعد إعادة التوحيد في عام 1993 تبنت الولايات الشرقية الجديدة اسعار النظام الزراعي للاتحاد الأوربي بمجرد موافقتها على معاهدة الإتحاد النقدي، وكانت النتيجة انخفاض وهبوط اسعار منتجاتها الزراعية بمقدار النصف إلى الثلثين مقابل كل سلعة زراعية وذلك لأن جمهورية المانيا الديموقراطية قبل التوحيد كانت اسعار منتجاتها الزراعية ضعف ما كان في جمهورية المانيا الغربية، أما في المانيا الموحدة حدث تباين في الأسعار مما أنعكس سلباً على المزارعين في الولايات الشرقية الجديدة، فأسرعت حكومة كول لمواجهة صدمة الأسعار وتداركت الموقف بسرعة واطلقت برنامج مساعدة مالية ضخماً لمساعدة هؤلاء المزارعين لتلافي الفروقات التي حدثت في الأسعار ووزعت مليار مارك الماني بين عامي (1991-1995) على المزارعين في الولايات الشرقية لإعادة تنظيم القطاع الزراعي في هذه الولايات الجديدة فأدى ذلك إلى ارتفاع اجور المزارعين في هذه الفترة نحو(8000) إلى (14000) مارك (Ulrich Koester، 1999، الصفحات 9-10) .

يمكن أن نلاحظ ان من نتيجة خصخصة الاراضي الزراعية بموجب قانون التكيف الزراعي المعدل لعام 1991 وصرف الالاف من العمال وذلك للمحافظة على روح المنافسة للمزارعين

في الولايات الشرقية الجديدة، ظهرت البطالة بين صفوف المزارعين، فسارعت الحكومة لتلافي مشكلة البطالة بعدد من الإجراءات:

1. قامت الحكومة بتشغيل نظام الرعاية الإجتماعية للعاطلين عن العمل.
2. قامت بتخفيض سن التقاعد فجلعت للرجال 58 سنة وللنساء (55) سنة بمعاشات تقاعدية كاملة.
3. وظفت الحكومة عدد كبير من العاطلين عن العمل في الدوائر الحكومية وتدريبهم (Manfred G. Schmidt, Gerhard A. Ritter، 2013، صفحة 211).

رابعاً: السياسة الاجتماعية.

ظهرت مشكلة اجتماعية نتيجة لإعادة توحيد المانيا واختلاف المجتمعين الشرقي والغربي وتعد هذه القضية أهم القضايا الاجتماعية التي برزت في المانيا الموحدة، وذلك لأن الصراع على هذه القضية لها جذور عميقة في الماضي لكن توحيد المانيا آثار تغييراً مهما على المستند الدستوري (Justin Collings، Democracy's Guardians : A History of the German Federal Constitutional Court, 1951-2001، 2015، صفحة 148) . وذلك لأن ما تم الاتفاق عليه في معاهدة التوحيد حسب الماد (23) من القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية أن تتبع الولايات الشرقية الجديدة النظام الغربي، وتمثلت المشكلة هنا أن الجانب الشرقي كان يتبع نظام قانون خاص به بالإجهاض فرفضت رفضا قاطعا اتباع هذه النقطة وتطبيق القانون الخاص بجمهورية المانيا الاتحادية، وبعد مناقشات بين المفوضين تم التوصل إلى حل وهي إضافة المادة (143) إلى القانون الاساسي حيث بموجب هذه المادة امكانية العمل والأخذ ببعض قوانين جمهورية المانيا الديموقراطية حتى المدة 31 كانون الأول 1992 نتيجة لعدم الاتفاق (Peter E. Quint، 1997، الصفحات 157-158). وطلبت معاهدة التوحيد إعادة النظر في قضية الاجهاض بعد ما تم تعليقه بعد عام 1992(حتى يتم الوصول إلى قانون جديد يسري على المانيا الموحدة كلها)، وفي 26 حزيران 1992 حدثت نقاشات ومفاوضات بين الإتحاد الديموقراطي المسيحي بقيادة ريتا سوسموث مع الحزب الديموقراطي الحر والحزب الديموقراطي الاشتراكي وتم التوصل إلى اتفاق يسمح للمرأة الحامل بالإجهاض اذا رغبت بذلك خلال الاشهر الثلاثة الأولى من الحمل تحت اشراف طبي، فوافق على هذا الاقتراح وتم التصويت عليه من قبل الحزب الديموقراطي الحر وتحالف 90 وحزب الديموقراطي الاشتراكي وحزب الخضر بالإضافة إلى الإتحاد الديموقراطي المسيحي (Deutscher Bundestag، .. Wahlperiode — 99. Sitzung.) Bonn, Donnerstag, 12

1992، الصفحات 8236-8237). لكن هذا الاتفاق لم يلقي ترحيباً من قبل بعض اعضاء البوندستاغ وبقيت قضية الاجهاض معلقة حتى 28 آيار 1993 وافرت المحكمة الدستورية عدم صلاحية هذا الاتفاق واقرت حل وسطاً جاء فيه (Justin Collings، 2015، صفحة 250): الغت المحكمة الدستورية المادة الذي ينص على المعاقبة الجنائية وقامت باستبدالها بفتح مراكز استشارية للمرأة الحامل ليتم تقييم حالتها والتأكد بشأن الاجهاض، كذلك تقدم هذه المراكز النصح والارشاد للحامل قبل الشروع واتخاذ قرارها بشأن الإجهاض (Deutscher Bundestag، 12 ,Bonn, Donnerstag) 99. Sitzung. —— Wahlperiode .. ، 1992، صفحة 8237) (Justin Collings، 2015، صفحة 253) .

استثنت المحكمة الدستورية بعض الحالات الصحية للمرأة الحامل التي لديها مشاكل صحية او فيه تشوهات خلقية او حدث الحمل نتيجة تعرضها لحالة اغتصاب او صراعات نفسية او اجتماعية، ففي هذه الحالات يجوز للمرأة الحامل الاجهاض تحت إشراف طبي (Peter E. Quint، 1997، صفحة 161).

أشارت المحكمة الدستورية بأن للجنين حياة لم تولد (اي الجنين في بطن امه له حقوقه) بعد ويجب على الحكومة توفير الحماية له (Peter E. Quint، 1997، صفحة 251). وفي حزيران 1993 دخل قانون الاجهاض حيز التنفيذ وكانت النتيجة هي انخفاض عمليات الاجهاض بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمحكمة الدستورية (Peter E. Quint، 1997، الصفحات 162-163) (Deutscher Bundestag، 12 ,Bonn, Donnerstag) 99. Sitzung. —— Wahlperiode . ، 1992، صفحة 8225).

كان لإعادة توحيد المانيا آثاراً سلبية على الولايات الشرقية تمثلت بوضع المرأة في الجانب الشرقي حيث عاشت طوال الاربعين عاماً في ظل نظام شجع المرأة على العمل والاستقلال مادياً عن عائلتها، عكس وضع المرأة في الجانب الغربي كان بعضهن يمارس العمل في حين البعض مقتصر الدور على بيتها، لكن هذا الحال للمرأة في الجانب الشرقي لم يدم طويلاً في المانيا الموحدة بسبب اتباع الحكومة أسلوب الخصخصة فصار تحول الوظائف نحو اقتصاد السوق فادى ذلك إلى بطالة بين النساء في الجانب الشرقي عام 1992 بلغت (61,6%) بسبب تفضيل ارباب العمل الرجال بدلاً من النساء في كثير من الأحيان (Jonathan Osmond، 1992، صفحة 185).

فقدت المرأة في الجانب الشرقي في المانيا الموحدة قانون الأسرة والعمل (وذلك لتطبيق قوانين المانيا الغربية بعد التوحيد) (Manfred G. Schmidt, Gerhard A. Ritter، 2013،

صفحة 209)، الذي الغي في 20 تموز 1990 مما أدى لخفض مدة الرعاية للأطفال المدعومة من قبل الحكومة، وبالتالي اضطرت المرأة التفرغ لبيتها وتمثل في عدم قدرتها على العمل واعتمادها على شريكها بخلاف ما كانت في السابق، لذلك عالجت حكومة كول المشاكل التي لحقت بالمرأة في الولايات الشرقية، وذلك للنهوض بالواقع الاجتماعي (Jonathan Osmond، 1992، صفحة 187) (Manfred G. Schmidt, Gerhard A. Ritter، 2013، صفحة 223) وتلافي هذه الاختلافات سنت قوانين جديدة تلائم واقع الحال فكانت المشكلة الاساسية هي رعايا الاطفال وعمل النساء وعالجتها بالحلول التالية:

تبنى هذه المسالة الوزير الاتحادي للأسرة وكبار السن هانيلور رونش وأشار إلى أن رعاية الاطفال تتم باحتواء الاطفال فوق سن الثالثة في رياض الاطفال إضافة إلى توفير الاساليب المناسبة في العمل عن طريق تمويل مرافق رعاية الاطفال دون سن الثالثة (Jonathan Osmond، 1992، صفحة 192).

أما فيما يخص النساء فعمل رونش لتوفير فرص عمل للنساء لكن بدوام جزئي، وذلك لتوافق المرأة بين عملها كربة منزل ومتطلبات أسرتها البيتية وعملها في الدوائر الحكومية.

على الرغم من الصعوبات التي واجهتها المرأة في الجانب الشرقي في ظل النظام الغربي الا أن هناك بعض الاستثناءات والمميزات التي حصلت عليها المرأة في ظل المانيا الموحدة منها حرية القرارات التي تتخذها دون تدخل الحكومة فيها عكس ما كانت في السابق في ظل النظام الاشتراكي، فقالت أحداهن وهي مدبرة منزل تبلغ من العمر 58 عاماً " الحياة أكثر هدوءً الأن هناك المزيد من النظام " (Dinah Dodds، 1998، صفحة 31) .

استطاعت المرأة في المانيا الموحدة أن تشغل مناصب مهمة في الدولة واصبحت منافسة للرجل مثل بيرجيت بريويل رئيسة هيئة الخصخصة، وكريستا سوسموث رئيسة البوندستاغ (Eric Solsten، 1996، الصفحات 338-393) (A. Ghanie Ghaussy، 1993، صفحة 165).

بعد إعادة التوحيد كان للبنى التحتية أيضاً حصة في الاختلاف بين الجانب الشرقي والجانب الغربي، فكانت المساحة السكانية في الولايات الشرقية ضيقة ومهملة، عانت من أهمال كبير وبحاجة إلى اصلاح عاجل، فتبين أن (10%) منها غير صالح للسكن، وتعاني من عيوب كثيرة في بنائها حسب ما اقرت به جمعية الاسكان في غرب المانيا ، وتطلب الأنفاق على إصلاحها (550) مليار مارك، وكانت (24%) من الشقق السكنية لا تحتوي على مراحيض صحية صالحة للاستخدام مقارنة بـ (95%)، من الشقق التي تكون فيها مراحيض داخلية في غرب المانيا، و(35%) من الشقق لا تحتوي على أنظمة التدفئة الحديثة مقارنة بنظيرتها في الغرب

حيث أن(75%) من الشقق في الغرب كانت مزودة بأنظمة التدفئة الحديثة (Dinah Dodds، 1998، صفحة 170). وشرعت حكومة كول بتقديم تعويضات للذين تم مصادرة املاكهم وبشرط بسعر السوق (Hinrichs Wilhelm، 1999، صفحة 11)، لكنها استثنت الاراضي التي تم بناء وتشييد المباني السكنية عليها فتمت أول مهمة للحكومة بنجاح وهي إعادة الممتلكات إلى اصحابها، كذلك بادرت الحكومة بوضع خطة لإعادة تأهيل الجانب الشرقي ومنها إعادة الاعمار وتخصيص مليارات لتحسين الأوضاع السكنية وإعادة تأهيل المدن، فضلاً عن حكومة كول ارادت الاسراع في عملية البناء وقدمت تسهيلات في ذلك فأعلنت عن إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمارات في القطاع السكني في الجانب الشرقي بلغت الخمسين بالمئة لمدة ست سنوات كان لها مردود جيد وفتح الفرص للشركات العالمية والمحلية للاستثمار (Hinrichs Wilhelm، 1999، الصفحات 11-13). ولم تنسَ حكومة هلموت كول مشكلة التشرد في الولايات الشرقية الجديدة حيث وفرت لهم الحكومة مساعدات مالية والطعام والشراب والمكان اللائق للسكن عن طريق منظمات خيرية، وبادرت حكومة كول إلى تقديم مساعدات مالية للأسر التي تسكن في الايجارات ومساعدتهم في دفع الرهون العقارية خاصة أن غالبية السكان في الولايات الشرقية الجديدة اضطرت أن تترك منازلها لعدم استطاعتها دفع مبلغ الايجار (Peter E. Quint، 1997، الصفحات 124-125)

خامساً: السياسة التعليمية.

اوجدت معاهدة التوحيد حلاً لجميع مفاصل الحياة في الألمانيتين، وكان لنظام التعليم حصة في ذلك وبالطبع كان هناك اختلاف في النظامين. فتم عرض القضايا التربوية في إجتماعيين الأول في بون 16 آيار 1990 والاخر في برلين الشرقية في 21 حزيران 1990 وتم حل العديد من القضايا الهامة، منها الاعتراف بشهادات الثانوية العامة وشهادات الدبلوم التي اصدرتها المؤسسات التعليمية في المانيا الديموقراطية، وتم منح تخويل افتتاح المدارس الخاصة التي لم تكن موجودة في الولايات الشرقية الجديدة، فأنشئت مدرسة كاثوليكية في ولاية هايليغنثال وسرعان ما اصبحت هذه المدارس شائعة في مقاطعات شرق المانيا الجديدة (Jennifer Hart، 2016، صفحة 48).

بعد إعادة توحيد المانيا كان على الولايات الشرقية الجديدة التكيف مع النظام المدرسي في الغرب وكان نظام الاخير هو نتيجة لتطور استمر خمسة واربعين عاماً، وتم تنفيذ تغيير البنية التعليمية في شرق المانيا على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

من عام (1990-1991): مع تطبيق التغير في نظام التعليم سنت الولايات الشرقية عام 1991 قانون لرياض الاطفال ومراكز الرعاية النهارية وهدفها هو ضمان رعاية الاطفال (Dien Ngoc Tran، 1997، الصفحات 102-103). وفي هذه المرحلة تم جلب الخبراء المختصين من الجانب الغربي لحدوث التغير في نظام التعليم، وأحدى هذه التغييرات هو ادخال المفاضلة في المعاهد الفنية الموحدة (Dien Ngoc Tran، 1997، صفحة 103)وذلك لفتح آفاق جديدة لأكبر عدد من الطلاب للدخول إلى الكليات ويتم اختيارهم حسب إنجازاتهم وخبرتهم ومعدلاتهم. اضافة إلى التغيرات المهمة التي شهدها نظام التعليم هو تقليص مدة الدراسة في الولايات الشرقية إلى خمسة ايام بعد أن كانت ستة، وفيما يخص اللغة الروسية التي كانت سائدة في الجانب الشرقي قدمت دراسات في هذا الشأن فتم استبدالها باللغة الإنجليزية واللغة الإسبانية والفرنسية، فكانت هذه التغييرات الجوهرية والاساسية فيما يخص استبدال نظام التعليم الشرقي (Oskar Anweiler، 1992، صفحة 468).

المرحلة الثانية:

بين عامي (1991-1993) إصدار تشريعات لإصلاح التعليم فكانت هناك حاجة إلى مناهج جديدة ما لا يقل عن عشرة مواضيع لتحل محل القديمة (التعليم العسكري ، والتربية المدنية ، والقضاء على الايديولوجية الاشتراكية) وتبنى إصلاح المناهج اربع أفكار ارشادية:

1. ستكون عملية التدريس أكثر تركيزاً على الطفل بدلاً من التركيز على المعلم،
2. ضرورة تطوير التعليم لتكون عملية أكثر نشاطاً وأقل سلبية،
3. وجوب توضيح المناهج التعليمية بمزيد من الامثلة المختارة من قبل المختصين والتوضيحات المهمة،
4. تجهيز المناهج بالمعرفة العلمية.
5. يجب اتباع التشديد في تغيير المناهج التعليمية على نظام الانفتاح (Dien Ngoc Tran، 1997، صفحة 103).

في المانيا كانت لكل ولاية وزارة خاصة بشؤون التعليم، وتقوم حكومة الولاية عبر مجلسها الحاكم بتعيين أنواع المدارس والامور التي الاخرى، فعند إعادة توحيد المانيا ودخول الولايات الجديدة الشرقية اتبعت كل ولاية نظام خاص بما يلائمها: فقد اتعبت ولاية تورينغن النظام المدرسي القديم الذي كان موجود قبل التوحيد، التي تشمل على العشرة سنين في المدرسة الشاملة (للمزيد ينظر: هامش رقم واحد، صفحة 70). أما ولاية مكلنبورغ ففضلت النموذج

الثلاثي الغربي اي يقضي الطالب 4 سنوات في المدارس الابتدائية. أما الولايتين سكسونيا وسكسونيا أنهالت كانت المفاضلة فيها على نظام التعليم بعد تسع سنوات. أما ولاية براندنبورغ اتبعت نظام الست سنوات في المدارس الابتدائية مثل ولاية برلين ودمجت بين نظامين تعليمين بدلاً من النظام الثلاثي (Dien Ngoc Tran، 1997، الصفحات 107-110).

أما التعليم العالي فقد تعرضت الجامعات والمعاهد في الولايات الشرقية الجديدة إلى تغييرات جذرية، فقررت حكومة كول الرابعة إلى حل الاقسام والكليات في العلوم الإنسانية والاجتماعية وكليات التربية واستبدالها بأقسام منظمة حديثا، كذلك اقدمت الحكومة لتنظيم الهيكل الوظيفي لمؤسسات التعليم العالي في الولايات الشرقية وكانت هذه المؤسسات هي المسؤولة في السابق عن توفير الوظائف للخريجين سواء كانت هذه المؤسسات بحاجة لهؤلاء الموظفين ام لا ولذلك كان عدد كبير من الموظفين في تلك المؤسسات عديمي الفائدة في وظائفهم، وبعد التوحيد تم وضع الموظفين في أماكنهم المخصصة لزيادة كفاءتهم، إضافة إلى ذلك عملت الحكومة على نشر الجواسيس في الجامعات والمؤسسات لمراقبة انتمائهم للأفكار الشيوعية. قدمت حكومة كول للجامعات في الجانب الشرقي مبالغ مالية بلغت ثلاثة مليارات مارك الماني اسهمت في اصلاح وتجديد الموارد البشرية وتأمين البنية التحتية للعلوم والأبحاث (Eric Solsten، 1996، صفحة 238) (Dien Ngoc Tran، 1997، الصفحات 110-111) (J. K. A. Thomaneck and Bill Niven، 2001، صفحة 87) .

أما بالنسبة للتعليم الديني ضمن تغير المناهج الدراسية حيث اجبر أن يكون التعليم الديني فرضاً للكاثوليكية والبروتستانتية من سن الرابعة عشرة، وذلك لأن رغبة الناس كانت في دراسة هذا الجانب الديني فرحبت به الولايات الشرقية الجديدة واعتقدت أن الدين هو القوة التي تدفع نظام التعليم بأكمله (Mitter Wolfgang، 1993، الصفحات 215-216) (Dien Ngoc Tran، 1997، صفحة 215).

سادساً: السياسة البيئية.

انعكست إعادة توحيد المانيا بآثار معقدة في بعض الاحيان (Eric Solsten، 1996، الصفحات 338-393) (A. Ghanie Ghaussy، Wolf Schäfer, The Economics of German Unification، 1993، الصفحات 143-144) فتطلب من حكومة كول المزيد من التدابير اللازمة في الجانب الشرقي للحد من المخاطر الصحية فمن ناحية الأنهار كانت (40%) ملوثة وغير صالحة للشرب وفضلاً عن الألاف من مواقع الطمر التي أضرت بالتربة والمياه الجوفية (Eric Solsten، 1996، الصفحات 338-393) (A. Ghanie Ghaussy، 1993، صفحة 145).

شرعت الحكومة برئاسة وزير البيئة كلاوس تويفر (Klaus Töpfer) في شباط 1991 عن وضع برنامج البناء الأيكولوجي لتحسين الأوضاع البيئية في الجانب الشرقي وخصص (17) مليار مارك لإصلاح البنى التحتية وتمثلت بالتالي :

1. بناء وتوسيع محطات شبكة الصرف الصحي وتنظيف المواقع الملوثة في الجانب الشرقي، وتأهيل محطات معالجة المياه والتخلص من محطات المعالجة ذات التنظيف الرديْ واستبدالها بأحدث منها.
2. فرض رسوم متزايدة على الذين ينتجون النفايات الصناعية، وبناء معامل لتدوير النفايات واغلاق مواقع الطمر غير القانونية، إضافة إلى توسيع طرق المعالجة (Jonathan Osmond، 1992، صفحة 81) .
3. استخدمت الحكومة وقود أقل تلوثاً مثل الزيوت والغاز واستخدام الفحم البني الطبيعي في الصناعات الألمانية.
4. قامت الحكومة من خلال الخصخصة بأغلاق المصانع المتهالكة الرديئة والتي لم تتوفر فيها الشروط الصحية الملائمة للبيئة الصحية (Steffen Hentrich, 2000, p. 11) .
5. تشييد بناء مصانع جديدة من أحدث التقنيات والادوات الحديثة، وتم بناء محطات جديدة للمياه ومعالجة التربة (Eric Solsten، 1996، الصفحات 338-393) (A. Ghanie Ghaussy، 1993، صفحة 146).

سابعاً: السياسية العسكرية.

بعد إعادة توحيد المانيا كان على حكومة كول وضع خطة لجميع مرافق الحياة ومنها السياسة العسكرية وفيما يخص الجيش شرعت وزارة الدفاع في ظل المانيا الموحدة إلى إنشاء مركز ميدانياً في 3 تشرين الأول 1990 تجتمع فيه قيادة الجيش لدمج قوات جيش الجانب الغربي (الجيش الاتحادي) مع قوات جيش الجانب الشرقي (الجيش الشعبي) وللسيطرة على امور القوات العسكرية وقوات الحدود التابعة للجانب الغربي (Deutscher Bundestag، 94، صفحة 37). وتمثلت وظيفة هذا المركز القيادي هو تعطيل الوحدات غير الضرورية (وحدات الجيش في الجانب الشرقي التي لا تتلاءم ولا تتوافق مع الجيش في الجانب الغربي) وقيادة جميع صنوف الجيش بشكل مؤقت، والتخلص من فائض العتاد والاسلحة. وبادرت وزارة الدفاع إلى دمج قوات الجانبين الغربي والشرقي وبلغ تعداد الاخيرة (90,000) ما بين ضابط وجندي و(47,000) موظف مدني من الجانب الغربي وتم انضمامهم إلى الجيش الاتحادي في الجانب الغربي، وتم الوصول إلى قرار وهو الاحتفاظ بما يصل(12000) ضابط و (50,000)

من أفراد قوات الجيش الشرقي السابق كدفعة أولى في الجيش الاتحادي الغربي، وتم الاحتفاظ (11000) و(6000) للمرحلة التالية لفترة انتقالية ومدتها سنتان سيتم الاحتفاظ بنحو بحوالي (70%) ومعظمهم من الضباط الصغار وبعد التأكد من عدم كونهم اعضاء سابقين في جهاز امن الدولة في الحكومة السابقة الاشتراكية (A. Ghanie Ghaussy, 1993, p. 488) (Eric Solsten, 1996, pp. 338-393). وقامت الحكومة بتصفية بعض الضباط وتم إحالة عدد منهم إلى التقاعد ممن بلغت أعمارهم سن 55 عاماً، وبلغ عددهم 190 ضابط متقاعد، وبعد استيعاب ودمج القوات في الجانب الشرقي وإدخالهم في الجيش الاتحادي ، تم تحويل الاقسام الستة إلى ثلاثة الوية في فرقتين وكان مقر أحد هذه الاقسام في ولاية نويبراندنبورغ والقسم الاخر في ولاية لايبزيغ، وبادرت الحكومة بتدريب الموظفين المدنيين لتنظيم أساسيات العمل في الجانب الشرقي بمراكز تدريب مهنية من قبل الجانب الغربي (Deutscher Bundestag، 94، الصفحات 37-38). وتم إحصاء المعدات الموجودة من جراء دمج معدات الجيشين الشرقي والغربي، تبين أن لديهم أكثر من (7,000) دبابة قتال رئيسية، ومعظمها من صناعة المانية من طراز Leopards، بالإضافة إلى ما يقرب من 2300 نموذج سوفيتي كان لديها (2350) عجلة قتال مشاة مدرعة ثلثاها من طرازات Marder الألمانية مثل (A1-A2) والاخرى BMPS وتم تسجيل (11000) ناقلة للجنود مدرعة بما في ذلك عدد كبير من المركبات السوفياتية الموروثة من الجيش في الجانب الشرقي (Eric Solsten، 1996، الصفحات 338-393) (Wolf Schäfer، 1993، صفحة 477) لم تحتفظ المانيا إلا بعدد قليل من أسلحة الجانب الشرقي وخفضت المانيا مخزونها من دبابات القتال الرئيسية إلى (2855)، وذلك بموجب تعهدات المانيا في اتفاقية (اثنان زائد أربعة) أكدت المانيا تخليها عن صناعة الاسلحة وحيازتها والسيطرة عليها وشرعت بخفض القوات العسكرية قبل حلول عام 1994.أما فيما يخص القوة البحرية قامت وزارة الدفاع بتطوير القاعدة الشرقية السابقة في مدينة فارنيموند على بحر البلطيق وذلك لأنها تعد الميناء الرئيسي لقواعد الصواريخ الهجومية السريعة (Eric Solsten، 1996، الصفحات 388-393) (A. Ghanie Ghaussy، 1993، صفحة 481).

يمكن القول أن الحلم أصبح حقيقة، وتحققت المهمة التي كان كول يسعى اليها وهي استعادة الوحدة الوطنية لألمانيا بدون عنف بدون حرب وبالاتفاق مع الجيران والشركاء في الشرق والغرب، شرعت حكومة كول الرابعة وبذلت جهودها بعد التحديات والمشاكل التي واجهتها حكومته وذلك لأنه واجه مجتمعين مختلفين فعمل على وضع الخطط اللازمة وأقر

سياسة الخصخصة وذلك للوصول في الجانب الشرقي إلى نفس المستوى الموجود في الجانب الغربي، وزادت الحكومة الإنفاق الحكومي في مختلف الجوانب السياسة والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعددت طرق الإنفاق منها المبالغ المالية الهائلة والإعفاءات الضريبية ومنها برامج خاصة لإعادة هيكلة المؤسسات، على الرغم من البطالة التي حصلت نتيجة الخصخصة لكن يبقى الاقتصاد الألماني قد حقق خلال مدة زمنية قصيرة اعظم نجاح له.

الخاتمة:

تمثل أعظم إنجازات كول على الساحة السياسية قدرته وكفاءته في تحقيق الوحدة الألمانية عن طريق الدبلوماسية التي اتبعها داخلياً مع المانيا الديموقراطية ودبلوماسيته الخارجية لإقناع شركائه في حلف الشمال الأطلسي برغبته في توحيد المانيا وأن هذا التوحيد لن يشكل خطراً على اوروبا، ولن يعيد إلى الأذهان الحقبة النازية التي سببت اندلاع الحرب العالمية الثانية. ورغم قدرته على تحقيق الوحدة الألمانية فأنه ارتكب خطأً فادحاً عندما زاد في عملية الإنفاق على المانيا الديموقراطية خلال حكومته الرابعة من غير تخطيط مسبّق، وهذا الإنفاق، بلا شك، قد أثر بشكل كبير على المانيا، وزعزع ثقة الألمان به، وشكك البعض في قيمة الوحدة الألمانية، وكان كول بلا شك يهدف من وراء هذه السياسية الوصول للسلطة للمرة الخامسة وهذا ما حققه بالفعل.

نلاحظ من خلال سيرة كول طوال المدة بين 1990-1994 رغبته في خلق دولة رفاهية وكانت مجهوداته تتجه دوما نحو القضاء على البطالة، وسن قوانين المعاشات التقاعدية، الا أنه طوال هذه الفترة، ورغم محاولاته الكثيرة، لم يتمكن من الوصول إلى هدفه المنشود بشكل كامل. ويبدو أن هذا هو السبب الذي كان يدفع كول إلى طرح أفكار وجود سوق أوروبية مشتركة والوحدة الاقتصادية الاوروبية والتي نجحت بعد خروجه من السلطة، وهذه تعد من أعظم إنجازات كول على الساحة الدولية .

قائمة المصادر.

اولاً: الوثائق.

1. D.Z.D.D.E., Erste Verhandlungsrunde über den Vertrag zur Herstellung der Einheit Deutschlands (Einigungsvertrag) ,(Nr. 345, Berlin, 6. Juli 1990).
2. Deutscher Bundestag — 12. Wahlperiode — 99. Sitzung. Bonn, Donnerstag, den 25. Juni 1992.

3. Deutscher Bundestag 12. Wahlperiode, Drucksache 12/6854, Unterrichtung durch die Bundesregierung, Materialien zur Deutschen Einheit und zum Aufbau in den neuen Bundesländern, 08. February. 1994.

ثانياً: المصادر الأجنبية.

4. Dien Ngoc Tran, Education issues after reunification, the cases of the Socialist Republic of Viet nam, SRV, and the Federal Republic of Germany, FRG, Submitted Unpublished M.A.Master of Education Faculty of Graduate Studies, 1997.
5. Dinah Dodds, Five Years after Reunification: East German Women in Transition, Journal: Lewis and Clark College, Volume 25, Issue 1 Spring Article 4, 1998.
6. Eric Solsten, East Germany : a country study, First Printing , Library of Congress. Federal Research Division, Washington, D.C., 1996.
7. Eric Solsten, East Germany : a country study, First Printing , Library of Congress. Federal Research Division, Washington, D.C., 1996.
8. Geoff A. Wilson, Olivia J. Wilson, German Agriculture in Transition?: Society, Policies and Environment in a Changing Europe, Palgrave Macmillan, New York, 2001.
9. Ghanie Ghaussy, Wolf Schäfer, The Economics of German Unification, Routledge, London and New York, 1993.
10. Hinrichs Wilhelm, Entwicklung der Wohnverhältnisse in Ost- und Westdeutschland in den neunziger Jahren, Berlin Social Science Center, 1999.
11. J. K. A. Thomaneck and Bill Niven, Dividing and Uniting Germany (The Making of the Contemporary World), Routledge, London and New York, 2001.
12. Jennifer Hart, Tracking German Education: An Examination of Three Postwar Periods ,Master's Thesis, Loyola University Chicago, 2016.
13. Jonathan Osmond, German reunification: a reference guide and commentary, Harlow, Essex: Longman Detroit, Mich, 1992.
14. Justin Collings, Democracy's Guardians : A History of the German Federal Constitutional Court, 1951-2001, Oxford University Press, 2015.
15. Manfred G. Schmidt, Gerhard A. Ritter, The Rise and Fall of a Socialist Welfare State: The German Democratic Republic (1949-1990) and German Unification (1989-1994), Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2013.

16. Mitter, Wolfgang; Weiß, Manfred , Educational Transformations in a "United" Germany , Calif. : Corwin 1993.
17. Oskar Anweiler, Hans-Jürgen Fuchs, Martina Dorner, Eberhard Petermann, Bildungspolitik in Deutschland 1945–1990: Ein historisch-vergleichender Quellenband, VS Verlag für Sozialwissenschaften, Leske + Budrich, 1992.
18. Paul J. J. Welfens (auth.), Professor Dr. Paul J. J. Welfens, Economic Aspects of German Unification: Expectations, Transition Dynamics and International Perspectives, Springer-Verlag, Berlin, 1996.
19. Peter E. Quint, The imperfect union : constitutional structures of German unification, Princeton University Press, United Kingdom, 1997.
20. Steffen Hentrich, Walter Komar, Martin Weisheimer , Umweltschutz in den neuen Bundesländern Bilanz im zehnten Jahr deutscher Einheit, Diskussionspapiere , Nr. 128, November 2000.
21. Tereza Novotná , How Germany Unified and the EU Enlarged Negotiating the Accession through Transplantation and Adaptation , (Palgrave Macmillan , UK, 2015).
22. Ulrich . Koester Karen M. Brook , Agriculture and German reunification , The International Bank for Reconstruction , Washington, D.C., 1997.
23. Ulrich Koester , The evolving farm structure in East Germany , University of Kiel, Germany, Paper presented , Juni 1999.

ثالثاً: المصادر العربية.

24. محمد احمد زيدان، إعادة توحيد المانيا وانعكاساتها الداخلية (1989_1994) أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، 2020.
25. يورغن ويبر، موجز تاريخ المانيا الحديث، ترجمة شفيق البساط، دار الحكمة لندن، 2005.

Chancellor Helmut Kohl's domestic policy under unified Germany (1994 -1990)

Warud Ali Razzaq
warudali3@gmail.com

Prof. Dr. Enas Saadi Abdallah
College of Arts - Al-Mustansiriya University

Keywords: contemporary history. Germany. Politics

Summary:

The research topic dealt with a comprehensive study on: "The internal workings of Helmut Kohl in Germany 1990-1994", which is an important topic in the contemporary history of Germany due to the fact that it contained major political variables at the internal level and attempts to find solutions to several problems that German society suffered from, especially the problems of unemployment, education, and striving. For the privatization system and the attempt to create a welfare government. These issues were the most prominent difficulties facing Chancellor Kohl's government, for which he sought to find appropriate solutions by all means available at the time.